

## القومية والوحدة:

### نحو مفهوم جديد للوحدة العربية

د. كامل صالح أبو جابر (\*)

#### مقدمة

صادف ظهور القومية العربية ظهور عدد من العوامل التاريخية التي لعبت ولا تزال دوراً في تكوين هذه القومية شكلاً ومضموناً ومنها:

1- الوعي بوجود أزمة حضارية ذات أبعاد مختلفة ومتعددة تشمل النواحي السياسية والاجتماعية والدينية.

2- ان التحدي مع الغرب يتعدى التكنولوجيا العسكرية الى جميع مناحي حياة الانسان الأخرى.

3- إن الغرب منبع هذا التحدي جاد في تحقيق أهدافه متذرعاً ببعض الأسباب والأحقاد التاريخية ومنها أن الاسلام/ الحضارة الدينية ربح جولات سابقة وأنه قوة لا بد من تخطيطها أو على الأقل احتوائها. وهكذا صادف ظهور الوعي القومي الذي تحرك وتفاعل مع هذا الاستعمار احتلال مناطق في العالم العربي منها الجزائر 1830، مصر 1882. . .

4- ظهور الصهيونية أو «القومية اليهودية» بنفس

الوقت يغذيها ويستغلها الاستعمار الغربي.

5- وصول الامبراطورية العثمانية الى مرحلة الاحتضار النهائية للأسباب السالفة، إضافة الى أسباب داخلية منها عدم تمكنها من التكيف مع الواقع الجديد، ومحاولات التتريك وأتوقراطية الحكم وتخشب المسؤولين حول مفاهيم لم تعد قائمة وانعدام الحوار المعقول بين المسؤول والمثقف والشعب ومن ثم أزمة 1908 وأنور طلعت وجمال ومحاولات تتركهم للعرب.

كل هذه الأمور حدثت دفعة واحدة وبسرعة مذهلة بحيث تمخضت الحرب الأولى عن ميلاد واقع جديد فرض فرضاً دون تمهيد.

فالعرب لم يطالبوا بما جاء بعد الحرب الأولى ولم يتوقعوه أو حتى علموا به.

وهكذا وجدوا أنفسهم يحاربون الاستعمار والتجزئة التي كانت تخلق واقعاً جديداً ويطالبون «بالعودة» الى الوحدة السابقة بنفس الوقت الذي كانت الدول العربية الحديثة تتكوّن وتكوّن لها شخصيات

(\*) أستاذ وباحث/ كلية العلوم السياسية/ الجامعة الاردنية، عمان.

الاسلامية العظمى التي كان ينضوي تحت لواها وتعتزف بسلطانها وشرعيتها جميع الملل والنحل دون استثناء. فالشرعية العظمى والولاء الأعظم كان للهوية/الخلافة الاسلامية التي لم يجرؤ على منازعتها أي ولاء منذ نهاية الخلافة الأموية مهما كان مصدره<sup>(1)</sup>.

فالخليفة/السلطان كان رمز الشرعية السياسية. ونظام الملة كان المضمون الاجتماعي الذي يشمل الأفراد والجماعات في وعاء شرعية الخلافة السياسية الواسع. والشرعية الاسلامية تعايشت وسمحت بوجود شرائع خاصة لكل ملة بحيث يعيش الناس أحواهم الشخصية كل حسب ملته وشريعته دون تدخل من الشرعية العظمى التي كانت تحوي تحت مظلتها الشرائع جميعها. وهكذا أفسح التراث السياسي الاجتماعي الشرق - أوسطي المجال للتعددية بحيث كان من الممكن للمسلم السني والشيوعي والنصراني الأرثوذكسي والكاثوليكي والدرزي والقبطي والموراني والبهائي أن يعيشوا جميعهم تحت سقف واحد ولكن حسب عدة قوانين تحدد أحواهم وعلاقاتهم الشخصية ومكانتهم الاجتماعية وغيرها<sup>(2)</sup>.

فالقانون/الشرعية كان إجمالاً قانوناً شخصياً بالدرجة الأولى لا قانوناً «جغرافياً» عاماً لكل الناس سواسية على غرار القوانين الغربية ينضوي تحت لوائه جميع الأفراد والجماعات سواسية دون تمييز. وهوية الملة كانت تشكل الولاء الأول لقرىها الجغرافي والنفسية والاجتماعي من الأفراد والجماعات. أما الدولة التي كانت في معظم الأحوال، وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، مجرد حارس وجابي بالدرجة الأولى فقد كانت الجماعات كلها تنظر إليها نظرة الرهبة والخوف. فالدولة بعيدة هناك... لا تقدم خدمة ولا تفتح مدرسة ولا تبني مستشفى ولا تسعى للتنمية؛ وإن تدخلت فلتضرب وتؤذ وتأخذ دون عطاء. أما الولاء لها فكان مشوباً بالريبة والحذر؛ فالسلطان هو

وتحاول العصرية من خلال نقل المؤسسات الغربية أولاً ثم محاولات التنمية منذ الخمسينات.

وهكذا دخلت الشيزوفرينيا السياسية الى الفكر العربي دون وعي تعكس واقع الدولة الصغيرة الوطنية من جهة والوجدان العربي الذي كان يطالب بالوحدة العربية من جهة أخرى. وزاد المشكلة وعمقها أن المثقف العربي كان يخاطب الوجدان نظرياً دون الالتفات الى واقع الحال... واقع الدولة القطرية، يتكلم وكأن الدولة القطرية ليست ذات شأن وأن إزالة وجودها كحجر عثرة أمر سهل وأن كل ما هو مطلوب هو اقناع المسؤولين فوق، ذلك.

وكان العرب يعملون في فراغ وأن لا أحد يطالبهم بشيء.

وبهذه الأثناء تنامت قوة الغرب - حتى بعد الحرب «الأهلية» الغربية الثانية وتنامت وسائله. وقامت الصهيونية بتحقيق حلمها وتنامت قوة الدولة القطرية بوليسياً وغير ذلك وظهرت القيادات الكارزمية وتالتت المصائب كل منها يخلق واقعاً جديداً ويفرض انحرافات جديدة.

وجاءت 48 وتلتها 67 وارتفاع أسعار النفط ثم الاحباط وسقوط الشعارات التقدمية والوعي الى الضعف الرهيب. ورويداً رويداً فرضت الدولة القطرية ذاتها حتى في الوجدان العربي ذاته تزامم في ذلك الوجدان حلم الوحدة الذي أصبح حلماً بعيد المنال.

### عوامل التركة السياسية والاجتماعية

كان للعوامل التاريخية الأثر الأكبر في تحديد معالم الفكر القومي العربي. ففي عهد الخلافة العثمانية عرف الناس بعضهم وتعرفوا على ذاتهم إجمالاً من خلال نظام الملة التي ينتمي إليها الفرد. وعلى الرغم من وعي العربي أو التركي أو الكردي أو غيره لذاته القومية إلا أن هذه الذات كانت دوماً تلي الذات

البعيد عن السلطان والذي كان ديدنه ظلم في السوية عدل في الرعية.

من خلال هذه التركيبة بالنسبة الى الدولة أصبح الولاء الأول والرئيسي للملة حيث يزدهر حال الفرد أو عكس ذلك. ومن خلال مبدأ عدم عمومية القانون الذي عمّق الولاء للمجتمع الأصغر وسمح باستمرار المجتمع الفسيفسائي أصبح طبيعياً أن يكون هناك تعددية في الولاءات وتراكمية في الهويات كذلك<sup>(3)</sup>. والتعددية التي كان من المفروض أن تشكل عنصر جمال وبهاء للمجتمع أصبحت ولا زالت عنصراً هاماً من عناصر النزاع وعدم الاستقرار. فقوانين الدول القطرية (Nation - state) التي نشأت بعد الحرب الكونية الأولى وكذلك معظم دساتير هذه الدول المستوحاة من التجربة الغربية تؤكد على المساواة النظرية بين المواطنين كافة لكنها تتعارض مع التركيبة السياسية في المنطقة ومع التراث السياسي للمجتمع الفسيفسائي الذي ساد عبر قرون طويلة، هذا التراث الذي وضع حدوداً معينة لا يجوز لأفراد ملة ما أن يتخطوها أو التعدي عليها أو حتى مجرد التفكير بذلك. فللدروزي كما لغيره المسلم أو النصراني مكانه الخاص وإن تحرك ففي حدود الحيز المتعارف عليه. والتشريعات الحديثة التي لم تأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار أدخلت قدراً كبيراً من الارتباك إذ فسحت المجال نظرياً للمساواة، بينما تقيّدت عملياً وتشريعياً بقيود تراث الملل متجاهلة أو غير واعية في أغلب الأحوال لضرورة فتح مجال العمل العام حسب الكفاءة الشخصية ليتناغم هذا مع المساواة النظرية التي طرحها التشريع الجديد. فالحمل حسب الكفاءة (Merit System) ضرورة أساسية لاستكمال شرط المساواة. فإذا انتهى الأمر بسبب التركيبة السياسية التقليدية حصل الارتباك والتناقض؛ الأمر الذي أدى الى مزيد من الارتباك والبلبله والى التملل والضجر السياسي والى اللجوء الى العنف في بعض الأحيان.

وقد كان لعجز الدول التي قامت في أعقاب الحرب الأولى وعجز المفكر العربي التعرف على هذه التركيبة السياسية الاجتماعية وأبعادها أكبر الأثر على تطور الفكر القومي السياسي العربي حتى يومنا هذا، بحيث لم تحدد الأطر والخطوط والأهداف الاستراتيجية الواسعة ولا المضمون أو الوسائل الضرورية لتحقيق هذه الأهداف؛ فالفكر القومي جاء الى حد كبير كرد فعل عفوي على التدخل الأجنبي ولم يقدر المفكر آنذاك عمق المخطط الاستعماري الذي ما فتى يخلق واقعاً تلو الآخر فأشغل العرب بتفتيتهم الى وحدات اقليمية أولاً ومن ثم أشغلهم بمحاولات الوصول الى الاستقلال وأشغلهم بالفتن الطائفية أو غيرها كلها سنحت الفرصة بعد ذلك.

وقد كان للعامل الديني أثر كبير في الحد من تطوير مفهوم القومية فالاسلام يدعو الى أخوة المؤمنين بغض النظر عن العرق أو القومية فلا فرق بين تركي أو عربي أو أعجمي<sup>(4)</sup>. والولاء كان بالدرجة الأولى ولاء دينياً أما الولاء خارج نطاق الدين أو الملة فلم يكن معروفاً<sup>(5)</sup>.

#### غربة المثقف وصانع القرار.

وقد ساعد على الاستمرار في هذا الضياع، لا بل التيه فكرياً وسياسياً غياب الهيكل السياسي الشرعي المقبول الذي يسمح بالحوار الهادف ويشجع على تبادل الفكر والرأي الأمر الذي لا زال يسمح بوجود الهوة العظيمة التي تفصل بين المفكر وصانع القرار؛ كل يعمل في دائرة منفصلة وكأن لا شأن له بوجود الآخر، ويسمح باستمرار وجود العداء المستحكم بينها الى أن أصبح كل منهما غريباً عن الآخر، كل يعمل في غربته ومن ثم في غربة عن الشعب. فبسبب غياب وسائل الحوار والمشاركة الشرعية تراكمت الأخطاء لا بل المصائب التي تحل بالأزمة يوماً بعد

الأنظمة الحاكمة غير قادرة على استيعاب أبعاد الأزمة الحضارية التي تعاني منها الأمة ولا يبدو كذلك أنها قادرة على الانفكاك من وضع التبعية السياسية والاقتصادية في إطار النظام الرأسمالي العالمي. فلا هي بقيادة على الانفكاك من هذا النظام ولا هي بقيادة على قيادة الحركة القومية أو حتى على السير في هذا الاتجاه. كما أن تميمها للاستقرار والسلام الاجتماعي كقيم أساسية تطفئ على أي قيمة أو قيم أخرى قادت بدورها إلى كبت، لا بل خنق «الخميرة» أو الطليعة/النخبة التي كان من الممكن أن تنهض بالأمة وتسير بها نحو الاتجاه الصحيح.

أما التجزئة القطرية فكان من الطبيعي أن يعمل الاستعمار سابقاً وإسرائيل فيما بعد وكلاهما معاً الآن على تشجيعها لا بل والعمل على مزيد من التفتيت والبلقنة. فالاستقلال الذي حصل عليه العرب جاء من خلال واقع التجزئة بحيث حارب العراقي أو المصري أو السوري أو الجزائري الاستعمار من خلال هذه الهوية أولاً، وبحيث تنامي للهوية الإقليمية وعي وقيادة ونضال سياسي يختلف كما ونوعاً عن ذلك الذي لأشقائه وبحيث اختلف أسلوب النضال التونسي عن المغربي والفلسطيني عن الأردني والسوري عن اللبناني<sup>(6)</sup>. وإذا كان السوعي دوماً، لدى هذه التجارب، عربياً في إطاره العام إلا أن عمق ومرارة التجربة المحلية كانت تشكل دوماً القطب الآخر كعامل جاذب لولاء الفرد وتعرفه على ذاته. والعربي الذي حافظ إلى حد كبير على حسه القومي المتميز عبر القرون الطويلة التي اختفى فيها العرب كالعنصر الحاكم والأساسي في الدولة الإسلامية، لا بل اختفى فيها عن مسرح التاريخ، يتجاذبه قطبا الولاء المحلي والاقليمي من جهة والقومي العربي من جهة أخرى وجد نفسه متأرجحاً. أما غربة المثقف وصانع القرار عن بعضهما فلم تساعد على حل هذه الاشكالية لا بل

يوم. والمفكر وصانع القرار العربي كلاهما يعملان في حلقة مفرغة تنزلق باستمرار نحو الحضيض يدفعهما عامل الاحساس بعدم الشرعية لدى صانع القرار الذي بسبب تسرعه وخشيته على الاستقرار يتعاضم التجاؤ للوسائل البوليسية الأمنية وهو الأمر الذي يؤدي إما إلى انشغال المفكر بنفسه ودرء الخطر عنها بمدح السلطان أو إلى التجريد الفكري الكامل ليضل إلى حد الغربة وبحيث تصبح معظم تقدميته الفكرية اجترار الشعارات والاكتفاء بالوعظ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الحدود التي لا تؤذي أحداً اكتفاءً بالكلمة وكان الكلمة تخفي عن الفعل. وهكذا اغترب كل من صانع القرار والمفكر عن بعضهما البعض بحيث أصبحا يعملان في الظلام.

\* \* \*

يشكل الطرح السابق بعضاً من الإطار الفضايف لتطور الفكر القومي العربي منذ نهاية الحرب الأولى ويلقي بعض الضوء على اسباب التخبط، وعدم الوضوح لا بل الضبابية في المناخ السياسي العربي منذ ذلك التاريخ. وهدف الوحدة العربية الذي كان أهم أهداف الفكر القومي العربي يعاني كغيره من أهداف القومية العربية من ثقل هذه التركة وهذا الواقع السياسي والفكري. كما يعاني مطلب العودة إلى الوحدة السياسية التي سادت إبان العهد العثماني من واقع التجزئة الذي تلا نهاية هذا العهد والذي خطط له الاستعمار وأنجزه، وعمل على استمراره عن وعي، أو دون ذلك، الأنظمة التي قامت بعد ذلك. هذه الأنظمة التي لا زال معظم المفكرين العرب ينظرون شزراً إليها باعتبارها «مؤقتة»، «مصطنعة»، «إقليمية»، ناسين أو متناسين أنها ضربت لها جذوراً في المحلية ونمت فئات ومصالح سياسية واقتصادية معينة مرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً يبدو أحياناً وكأن لا فكك منه. إن أحد محاور المأزق العربي الراهن أن

لا زالت تزيد في تعميقها وترسيخها بحيث أصبح كل منها في واد والناس في واد آخر<sup>(7)</sup>.

### عقبات الوحدة العربية

إن التعرف على العقبات التي تواجه هدف الوحدة العربية، شاملة كانت هذه أم غير ذلك، ضروري للتمهيد نحو تقديم مفهوم آخر نحو هذا الأمر. فالدول العربية الحالية قائمة شاء الفكر العربي ذلك أم أبى وهي دول قادرة على القمع والارهاب وترسيخ أقدامها وقد أثبت ذلك دون شك عبر العقود الماضية<sup>(8)</sup>. هذا على الرغم من أن غالبية المفكرين العرب غير قادرين على ما يبدو لا عاطفياً ولا وجدانياً ولا فكرياً على التخلي عن فكرة الوحدة العربية والقبول النهائي بواقع التجزئة. وقد شيدت هذه الدولة لنفسها هياكل وأفرزت قيادات وصاغت نظماً سياسية وتربوية واقتصادية/اجتماعية مختلفة. ونظمت هذه الدول لنفسها كذلك علاقات خارجية. وعلى الرغم من ادعاء كل منها «الحياة الإيجابية» فكرياً وسياسياً إلا أنه لكل منها ارتباطاتها السياسية والمذهبية العقائدية المنفردة التي أثبتت الأحداث صعوبة الانفكاك منها<sup>(9)</sup>.

وإذا ما كانت القومية تجمع بغض النظر عن الدين، والدين يجمع بغض النظر عن القوم فقد أثبتت هذه الأنظمة القطرية أنها قادرة على الاستمرار في التجزئة بغض النظر عن هذين المفهومين. بعض هذه الدول كبير قادر نسبياً على التصرف والتفكير والعمل وحده مستقلاً إذا شاء، وبعضها صغير ضعيف وتابع. بعضها غني حتى التخمّة والبعض الآخر فقير مدقع ولكنها جميعاً قادرة على الصمود في وجه الوحدة كل لأسبابه الخاصة: جميعها تعلن الولاء للعروبة أو الاسلام أو كليهما معاً وجميعها تتمسك بذاتها بقوة فريدة.

والقيادات الحالية منهمكة في عملية تحقيق الاستقرار والبحث عن الأمن فأخذت عملية تحقيق الاستقرار الأولية حتى على الأمن القومي، وأصبحت هي القيمة الأساسية والكبرى لدى الأنظمة وقبل كل شيء<sup>(10)</sup>، وقد أدى انهماك القيادات السياسية العربية بتحقيق الاستقرار الى عدد من الأمور السلبية منها انعدام الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وإلى عمل هذه القيادات بالظلام، إضافة إلى استمرار النظرة التقليدية السلبية نحو الدولة والرهبة والريبة والخوف منها وكذا الاستمرار في الفكر التجريدي غير العملي، ومنها كذلك عدم التعرف على المشاكل الحقيقية والقنابل الزمنية الموقوتة من طائفية أو مذهبية أو فكرية التي لا بد لها من الانفجار إن عاجلاً أم آجلاً. إن عدم البحث عن خلق المناخ السياسي المناسب من خلال المشاركة الفعلية أدى إلى استمرار المناخ الخلافي لا بل العدائي بين الحاكم والمحكوم ومن ثم إلى تأجيل البت أو حتى البحث في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي تواجه المجتمع لا بل المجتمعات العربية كمسألة الأمن القومي السياسي/العسكري، والأمن الصناعي والغذائي والانفجار السكاني وثورة التعليم واتساع دائرة التوقعات.

أما المثقف العربي، وفي غريته الفكرية، فلم يعالج الأزمة بأبعادها المختلفة ولا كان قادراً في معظم الأحوال على استيعابها ومن ثم تحليلها موضوعياً بل مرّ عليها بسرعة ليصل إلى هدف الوحدة من خلال الكلمة وكأن الكلمة وحدها تكفي. لم يع هذا المثقف غياب العرب عن المسرح لفترة طويلة: من العباسيين مروراً بالماليك ومن ثم العثمانيين للوقوف في برائن الاستعمار الغربي والصراع بين الدول الكبرى في القرنين التاسع عشر والعشرين إضافة إلى حضور قوى التفرقة والتجزئة الموجودة أصلاً في الذات العربية نفسياً وقانونياً وجغرافياً واجتماعياً وسياسياً.

كل هذه الحقائق الموضوعية كانت تطمسها الذكرى لدى هذا المفكر، الذكرى بين ما كان وما نحن عليه، بين ما نريد وما نحن قادرون على تحقيقه. وقد أضاف تعدد الولاءات والثقافات عوامل أخرى لعوامل التفرقة لتؤدي هذه العوامل بمجموعها وتراكمها الى هروب المثقف الى الكلمة المجردة، فالسعي الى وجود قوم أكبر، الى وعاء أرحب لم يعن ولا هو يعني الآن الالتزام بهذا الأمر، فالدولة وقياداتها كانت ولا زال لها رأي بالموضوع.

### الحوار العقلاني

أما غياب الحوار العقلاني الهادف والموضوعي داخل كل دولة قطرية فلم يضاهه إلا غياب مثل هذا الحوار بين الدول القطرية المختلفة بحيث أصبحت «السياسة العربية» موضوعاً للدراسة من قبل المفكرين من عرب وأجانب وكأنها دراسة بين دول لا يجمعها جامع لغوي أو ديني أو اجتماعي أو جغرافي ولا تراث وتاريخ واحد ولا تطلّع أو آمال مشتركة. فإذا ما أضيف الى غياب الحوار العقلاني فقدان الشرعية السياسية الذي يعزوه بعض المثقفين الى الدولة القطرية عن وجه حق أو دون ذلك لأصبح من الممكن تصور الوضع القائم لدول تبدو ظاهرياً وكأنها قوية بسبب أنظمتها القمعية بينما تتآكل داخلياً بسبب عدم الاتفاق على الخطوط والأهداف العريضة للدولة. فبالإضافة الى مشكلة القطرية قامت مشكلة ازدهار الطائفية المذهبية بحيث أصبحت التعددية، التي كان من المفروض أن تكون مصدر قوة وجمال، مصدراً آخر من مصادر الضعف؛ وبحيث أضيف هم آخر الى هموم الدولة القطرية يلقي بظلاله البشعة ويعنفه البربري أحياناً على الأمن القومي ككل حتى أصبح أمر الحفاظ على الوحدة الوطنية هدفاً رئيسياً من أهداف الدولة القطرية<sup>(11)</sup>. فالتنافس بين الدول القطرية، وقد وصل أحياناً الى الصراع المسلح،

أصبح حقيقة موضوعية من حقائق العلاقات العربية - العربية وأصبح عنصراً آخر من عناصر ضعفها ووهنها<sup>(12)</sup>. وإذا ما كان معظم الهم العربي سابقاً وبعد الحرب العالمية الأولى العودة الى حال الوحدة سابقاً وإقامة أنظمة ليبرالية والتخلص من الاستعمار فقد أصبح بعد الحرب الثانية تحقيق الوحدة بين أجزاء معينة من العالم العربي بالتركيز على الشكل دون النظر الى المضمون. أما القيادات السياسية فقد كان هم معظمها قبل وبعد الحرب الثانية، وبغض النظر عن الشعارات التي كانت تطرحها، الحفاظ على الدولة القطرية. أما الافتراض بأن كل العرب عرب يجب أن تجمعهم دولة واحدة فقد أصبح عنصراً آخر من عناصر عدم استقرار الأنظمة ومن ثم المنطقة ككل إذ أعطى هذا الافتراض لدى القادة العرب الحق بالادعاء بأن لهم حقاً بالتدخل في شؤون بعضهم الداخلية، الأمر الذي أدى - وبسبب عدم عقلانية وسائل التدخل - الى مزيد من الفقرة والخصام. وما غياب المؤسسات السياسية الديمقراطية داخلياً وغيابها على الصعيد العربي ككل إلا سبب آخر من أسباب التجزئة الحالية، الأمر الذي قاد بدوره الى عدم بلورة عقيدة رئيسية أو فكرة محورية تسمح بقيام قيادات شرعية تلتف حولها الجماهير وتناقشها فئات المثقفين. وعندما بلورت بعض فئات المثقفين عقائد فإن معظمها قد جاء، ولربما بسبب الاحباطات المتتالية، متوجهاً نحو التراث. نحو الماضي لا المستقبل، تخاطب القلب والوجدان لا العقل والمنطق.

### آثار هزيمة 1967

دخل العرب تيار التاريخ مرة ثانية، وبعد غياب طويل، مع بدايات القرن العشرين، يتطلعون بإعجاب نحو الغرب ومنجزاته العلمية والتقنية وغيرها، وحاولوا نقل مؤسساته السياسية الليبرالية

«المتفرجين» أو حزب «يصطفولوا» وذلك من خلال عدد من الوسائل ليس أقلها التيار الديني المتعاطف أو التيار القومي تحت الرماد أو من خلال الفورات أو الانتفاضات الشعبية أو الفكرية هنا وهناك.

إن أزمة الفكر الوجودي لم تأت من فراغ بل جاءت كأحد الانعكاسات الرئيسية للأزمة الحضارية التي تواجه الأمة ككل: هذه الأزمة التي تشمل أبعادها على التراث والفكر ومكانة الدين والشرعية والمشاركة السياسية ومفاهيم التنمية الحقة، إضافة إلى عدد آخر من الأسئلة التي لا زالت تواجه الإنسان العربي ولم تحسم بعد. وما تعاطف التهليل والتبجيل الذي تتلقاه الدولة القطرية من أجهزتها الإعلامية الآن إلا انعكاساً لتوالي النكسات والاحباطات التي تواجه الأمة منذ الحرب الأولى التي أصبح أحد نتائجها الرئيسية لدى البعض الكفران بالمد القومي والتمسك بالدولة القطرية وكأنها انجاز كبير حتى وصل الأمر إلى أن أصبح التمسك بالدولة القطرية منتهى الوطنية وذلك، في ضوء استشراف ظاهرة الطائفية ومحاولة مزيد من التفتت داخلياً إما بسبب الولاءات المذهبية التقليدية أو جهل الدولة معالجة هذه الظاهرة أو بسبب محاولات مزيد من البلقنة من قبل قوى خارجية<sup>(14)</sup>. فالدولة القطرية وفي استعجالها لتقليد التجربة الغربية في تنمية الولاء لقانون واحد عام يشمل جميع المواطنين ضمن منطقة الدولة لم تحسب حساب تعددية وتراكمية الولاءات التقليدية الموجودة منذ عدة قرون على الأقل. وإذا ما أخذ بالحسبان أن هذه الدولة ذاتها كانت موضع تساؤل بسبب حداثتها إن لم نقل عدم شرعيتها على الأقل في نظر البعض لأصبح سهلاً فهم أبعاد التناقض الذي كان لا بد أن يحصل، الأمر الذي أدى في معظم الأحوال إلى مزيد من التصدع والتفكك. فكلما ازدادت حدة وردة فعل الدولة في التأكيد على وحدانية الولاء لذاتها كلما ازداد التباعد بينها وبين بعض

التي سرعان ما احترقت في بوتقة مقاومة الاستعمار والصهيونية. وجاءت الموجة الثانية من المفكرين العرب لتركز بالدرجة الأولى على مزيج من القومية والاشتراكية. القومية وهدفها الرئيسي السعي نحو إعادة الوحدة العربية والاشتراكية التي كان هدفها الرئيسي العدالة الاجتماعية التي شكّلت في واقع الحال المضمون الاجتماعي للفكر السياسي القومي العربي ضمن أطر إنسانية ركزت عليها حركة القوميين العرب والحركة الناصرية وحزب البعث العربي الاشتراكي وغيرها من الحركات السياسية القومية. وكانت الموجة الثانية من الفكر القومي العربي تشكل ردة فعل نفسية عنيفة لصدمة التلاقي مع الغرب بعد الحرب الكونية الأولى، هذه الموجة التي شهدت فترة الخمسينات قمة قوتها ومدى الجاهيري بشخص الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والوحدة المصرية - السورية عام 1958.

وكان لهزيمة عام 1967 عدة أبعاد بعضها عسكري/سياسي أو اقتصادي/اجتماعي أو غير ذلك. أما الأثر الرئيسي بالنسبة إلى مفهوم الوحدة العربية فقد جاء متعدد الأبعاد والجوانب<sup>(11)</sup>. فقد شكّلت هذه الهزيمة فيما شكّلت هزيمة للمد القومي العربي وانحساراً للفكر القومي مفسحة المجال أمام عدد من الظواهر التي كانت في طور التمحض والتفاعل.

وإذا كانت الدول/الأقطار العربية قد ركزت تركيزاً كبيراً على التنمية الاقتصادية كوسيلة أساسية من وسائل تحقيق الشرعية والاستقرار أو تحقيق العدالة الاجتماعية أو استباق المعارضة السياسية أو إلهاء الشعوب بالمكاسب الحقيقية أو المصطنعة أو بعض هذه الأهداف أو كلها مرة واحدة. إلا أن الجاهير التي كانت تفترض هذه الدول غيابها، أو عدم اكتمالها، أو أنها تلهت بانجازات التنمية أثبت بعضها أنه لا زال موجوداً لم ينصوّر تحت لواء حزب

كل هذه الأمور في مجموعها شكّلت الخلفية الأساسية للعمل والفكر العربي المعاصر وحددت المعالم الرئيسية التالية:

أولاً: جاءت جميع الطروحات القومية مغلفة في إطار الرومنسية والعودة الى حالة سابقة، الأمر الذي كان يؤدي الى مزيد من الاحباط نظراً لقصور ما نحن عليه الآن مقارنة بالحالة المثالية الحقيقية أو الخيالية التي كنا عليها سابقاً.

ثانياً: بسبب قهر الدولة من جهة والنزعة العربية نحو الاكتفاء بالكلمة من جهة أخرى جاءت معظم الطروحات الفكرية عامة شاملة تجريديّة فوقية لا تعالج مشاكل الأمة مشكلة مشكلة بل تطرح طرحاً شاملاً لجميع مناحي الحياة دون استثناء: تطرح الأهداف دون أن تحدد الوسائل وكأنها ترغب في القفز عن الواقع للوصول الى الهدف دفعة واحدة دون اعتبار للعقبات الكثيرة والمتشعبة من داخلية وخارجية، على الدرب. فلا فكر جورج انطونوس على رفته ولا ساطع الحصري على عمقه ولا فكر ميشال عفلق على رحابته ولا الفكر القومي الناصري على حماسه والتهابه ولا حتى الفكر الهاشمي للملك عبد الله بن الحسين أو فكر الحزب السوري القومي الاجتماعي على التزامه بحدود - جغرافية معينة على الأقل عالج أهدافه القومية الوجدانية من خلال ما هو موجود بمقدار معالجته من خلال الأمانى.

ثالثاً: لم يقدر المفكر القومي عمق الولاءات القطرية التي ظهرت في أعقاب انهيار السلطنة العثمانية ولا أبعاد مسألة شرعية الحكم الناجمة عن هذا الحدث.

رابعاً: لم يتفهم المثقف أبعاد مسألة انهيار نظام الملة والتناقض الناجم عن ذلك بين الدولة من جهة والوطنية من جهة أخرى، وهكذا تراكمت التناقضات بعضها فوق بعض دون أن يعيها لا المفكر

الفئات داخلها . وهي تعتبر ذلك افتشاشاً على حقوقها التاريخية وتدخل غير شرعي في شؤونها الداخلية. أضف الى ذلك أن المفكر الوجداني طرح ما طرحه من فكر والمستعمر لا يزال موجوداً في معظم أرجاء الوطن العربي وهكذا جاءت معظم طروحاته ضد الاستعمار وظهر معظمها وكأنه ضد الدولة القطرية وريشة الاستعمار فيما بعد. والدولة القطرية منذ البدء كانت أقوى من المفكر الذي، في اكتشافه الحديث لذاته، لم يقدر قوتها ولا جبروتها فاستعداها دون أن يكون نداً كفوءاً لها، الأمر الذي عمّق الهوة بينه وبينها وهي الهوة التي لم يتم تجسيرها بعد.

### معالم الفكر الرئيسة

جاءت هزيمة 1967 لتعمّق الاحساس بأبعاد الأزمة الحضارية التي تعاني منها الأمة العربية والتعرّف على بعض مكامن الضعف والطاقة الذاتية الحقيقية لها. في ضوء هذه المقولة لا بد من البدء بالتفكير بأن أولئك المنهمكين في خضم هذه الأزمة من مفكرين وصانعي قرار غير قادرين بعد - أو على الأقل معظمهم - على استشراف أبعاد الحالة المأساوية ولا العوامل الظاهرة أو الخفية التي تلعب دوراً فيها.

إن صدمة الظهور مرة ثانية على مسرح التاريخ وبعد غياب امتد منذ أيام الدولة العباسية وحتى نهاية الدولة العثمانية، واكتشاف العرب لذاتهم أنهم قوم أو أقوام يختلفون في كثير من الأحوال عن الأقوام الإسلامية الأخرى لا بل ويتناقضون معها أحياناً لا زال يشكل عاملاً رئيسياً من عوامل الخلفية لما يجري على الساحة العربية الآن. والعلاقة بين العروبة والاسلام على الرغم من وضوحها لدى البعض أو غير ذلك لدى البعض الآخر لا تزال علاقة جدلية في ديمومة من التحرك الديناميكي الذي يكتنفه الغموض في معظم الأحوال.



الوطنية والقومية؟ كيف السبيل الى إشعار الأقليات أن دورها ليس هامشياً أو هو بسبب كرم وتسامح الأكثرية نحوها بل إنه ضرورة من ضرورات بناء المجتمع، وأن الأمر ليس هبة تعطي وتؤخذ بل حقاً من الحقوق الأساسية للإنسان؟ كيف السبيل الى ترجمة الدستور أو القانون الواحد الى واقع يعترف بسواسية حقوق المواطنين وأن محسوبة الوضع الراهن ستقلب الى نظام يعترف بأهلية المرشح (merit) لأي منصب بغض النظر عن أي اعتبار آخر.

لم تعرف المنطقة حتى الحرب العالمية الأولى سوى الولاء الحقيقي للملّة وذلك بسبب امبراطورية الدولة واتساعها وشمولها لعدد كبير من العناصر والأقوام والأجناس وبسبب بعدها وعدم تحسّسها لآلام وتطلّعات الجماهير. فهل هنالك من خطوات وسطية تقوم بها الدول الوطنية/القطرية باتجاه خلق ولاء أرحب؟ فالدساتير العربية تعلن حقوقاً «للمواطنين» وإن كانت تعامل معظمهم وكأنهم «رعائسا» والاحساس بهذا التفاوت يزداد حدة لدى بعض الأقليات التي تشعر، عن حق أو عن غير وجه حق بهامشيتها وأحياناً بأن هناك تساؤلاً حتى حول وجودها. إن الفترة الزمنية منذ قيام الدولة القطرية لا تتعدى بضع عشرات من السنين وهي فترة قصيرة إذا ما قيسَت بتراكمية تراث القرون السابقة ولكنها بنفس الوقت فترة كافية لإعادة النظر ببعض الأمور وتقييم ما حدث وطرح بدائل جديدة تؤكد أن الأخطاء التي ارتكبت مردّها حادثة العهد باتخاذ القرار والاسراع أو التسرّع أحياناً بمحاولة الحصول على المرام دفعة واحدة وانعدام الخبرة في عملية بناء الدولة. وأخيراً هل هنالك من مفهوم أو مفاهيم جديدة للوحدة وما هي معالمها الرئيسية؟ وهل هنالك من سبيل وسيط بين الرفض الطائفي أو الاقليمي للوحدة واحساس البعض بأنها مفهوم عفا عليه الزمن وبين المشاريع الرومنسية القومية التي طرحت حتى الآن؟

ولا الدولة الحديثة: فهل سيكون الولاء للملّة المذهبية، أو العرقية، أو لكليهما معاً ان تطابقاً، أم للدولة القطرية الحديثة بعراقيتها وسوريّتها وأردنيّتها أو لبنانيّتها؟ أم هي للقومية العربية وهدفها الدولة الواحدة؟ إن هذه التعددية والتراكمية في الولاءات قادت الى حالة التفتت القائمة بحيث أصبحت الأردنّة أو اللبنة أو السودنة أو المصرنّة بمعنى الحفاظ على الوحدة الوطنية أمنية غالية من أمانى الأمة.

### كيف السبيل؟

إن ظاهرة بقاء الحس الواحدوي القومي عبر القرون الطويلة التي انطلمست بها الشخصية العربية دليل على قوته وصحته<sup>(15)</sup>. وهذا الاحساس موجود وإن تغيرت أجواؤه وآليات التفاعل معه. وعلى الرغم من العقبات الكثيرة التي واجهته بدءاً بالتراث الفسيفسائي وتراكمية وتعددية الولاءات ومروراً بالمشاريع النظرية التجريدية الفوقية وانتهاء بواقع التجزئة الحالية التي تمثلها جامعة الدول العربية. وقد عمل هذا الحس الوجداني الجماهيري على عفويته ليحد أحياناً من تسلط الحكام وانفرادهم بعملية اتخاذ القرار كما عمل ليمنع المزيد من الانعزالية والتفرقة مذكراً إياهم أن هناك حدوداً للفرقة وأن الجماهير لها رأي بالموضوع وأن عليهم أن يحسبوا حساباً لهذا الأمر ولو بين الفينة والأخرى.

كيف السبيل الى استثمار هذا الحس؟ هل هنالك من طروحات عملية أو خطوات تتخذ تشارك بها الجماهير لتعمل على ترجمة هذا الحس الى سياسات واقعية؟ ما هي الوسائل الواجب اتباعها لتحقيق نقلة حقيقية من الولاء للملّة أو القبيلة أو الطائفة الى الولاء للقومية أو حتى للدولة الوطنية/القطرية على الأقل؟ كيف السبيل الى اشعار هذه القوى بأن لها مكاناً ودوراً لا بد لها أن تقوم به في عملية البناء

تحقيقه. فالاعتقاد بأن الدعوة تكفي وحدها لم يكفي ولم يحقق الغرض المطلوب لا بل أضاف الى حدة البلبلة الارتباك الفكري لدى الجماهير. والقول بأن الوحدة اللغوية والدينية والثقافية والاجتماعية التي هي أندر مقومات الوحدة في أي منطقة أخرى من مناطق العالم موجودة لدينا لا يكفي وحده. كما لا يكفي التنويه بأن أوروبا الغربية، وعلى الرغم من فقدان مقومات الوحدة لديها، تسير حقاً باتجاهها. كما أن الوعظ والارشاد والطرح النظري لا تكفي أيضاً.

إذن لا بد من التفكير بمفهوم الوحدة كمفهوم جدي متغير يتكيف مع الظروف يصطنع بها ويصنعها بأن واحد بدلاً من اعتبارها مطلباً ساكناً ثابتاً صالحاً لكل زمان ومكان. فبين الاعتراف بالواقع والعمل على تحقيق الهدف الأكبر مسافة لا بد من اجتيازها بالاعتماد على مرونة الوسيلة إذ انه من الواضح أن التخشب في طرح الهدف والأسلوب قاد الى عكس المرغوب. كما أنه لا بد من الاعتراف بأن المسافة مليئة بالصعاب الداخلية، أي داخل كل قطر على حدة وبين أقطار المنطقة التي لها رأي بالموضوع كذلك. وخارجية بسبب وجود قوى خارجية من صهيونية، وغربية وغيرها لها أيضاً رأي في الموضوع كذلك. إذن لا بد من البدء بالتفكير بالوحدة على أساس أنها هدف في طريقه الى الصيرورة الديناميكية بدلاً من اعتباره حدثاً واحداً ممكن التحقيق دفعة واحدة.

وهنا لا بد من التأكيد على أمرين ضروريين أولهما ضرورة البدء بالأمر كعملية مستمرة متحركة (Dyna-mic Process) بالاتجاه الصحيح ضمن استراتيجية مرنة، والأمر الثاني ضرورة اعتماد أسس المنطق الصحيح في الطرح؛ وهو المبني على مفاهيم حل المشكلة (Problem Solving) بدلاً من الاكتفاء بالطرح النظري لها. مقابل وحدة الآمال والشعور الوجداني لدى المواطن باستحسان لا بل ضرورة

للإجابة على هذه التساؤلات لا بد من الاعتراف بالواقع أولاً. إن هناك قوى ودولاً قائمة دافعت وتدافع وستدافع وبضراوة وشراسة عن وجودها وأنه، وفي ضوء الخبرة السابقة لا سبيل للمفكر العربي مهما حسنت نواياه الى نطاحها ومنازلتها إذ أنه في مقدورها أن تهزمه كما فعلت مراراً بالسابق وإن خير دليل على ذلك انهيار مشروع الجمهورية العربية المتحدة وما سبق وما تلا ذلك من محاولات وحدوية معظم جذورها في القمة: قمة أو فوقية صانع القرار أو المفكر. ولا بد من الاعتراف كذلك أن اللوم لا يقع على رأس صانع القرار في الدول القطرية/الوطنية بل أن هنالك فئات عريضة في كل قطر من الأقطار العربية، بعضها ملي طائفي وبعضها الآخر أصحاب مصالح متعددة من سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية مختلفة وبعضها الآخر يؤمن حقاً بالدولة الموجودة ولا يرغب في استبدالها على الأقل حتى تتضح معالم مستقبل المنطقة بشكل أوضح.

لا بد من الاعتراف كذلك بأن ولاءات حقيقية نمت في المنطقة للأوطان الصغيرة<sup>(16)</sup>، وأن هناك فئات عريضة من العسكر، وصانعي القرار: وزراء وقضاة ومجالس شعبية ومجالس شورى أو برلمانات، وجماعات مهنية أو اتحادات عمالية ومفكرين ومدرسين وأساتذة وصحفيين، إضافة الى كبار رجال الدولة وأصحاب المصالح الاقتصادية من رجال أعمال وتجار وصناع وفلاحين.. لها رأي في الموضوع؛ وبعض منها يحس احساساً عميقاً بالولاء الحقيقي غير المصلحي تجاه الدولة الوطنية القطرية. ولا بد من الاعتراف بأن أجيالاً عديدة نمت وترعرعت وازدهرت أو أخفقت في ظل هذا الواقع لا تعرف غيره وإن كانت تحس احساساً بعيداً أو قريباً بالجاذب القومي. فلا الدولة شرحت، ولا فعل المثقف ذلك بعد، محاسن ومنافع الوحدة العربية وحتى عندما جاء مثل هذا التوضيح فقد جاء عاماً غامضاً، شموليته أحد أهم العقبات الى

عربية منذ مطلع هذا القرن وفي ضوء محاولات الشرذمة والبلقنة المستمرة هنا وهناك في الوطن العربي. معظم الدول العربية، إن لم تكن جميعها مهددة من الداخل والخارج وحري بالفكر القومي. الآن البحث عن الوسائل الكفيلة بمنع مثل هذا التفتت<sup>(18)</sup>. ويساعد على هذا أمران مرحليان: الأول محاولة دراسة أسباب قوة وجاذبية الفئات التي تعمل باتجاه معاكس للوحدة الوطنية أو القومية أو كليهما والقوى الطائفية كذلك ومحاولة امتصاص النغمة وتغليشها والعمل على حل مشاكلها وتنمية روح الولاء الأرحب لديها، والثاني الاعتراف بالأنظمة على الأقل للمرحلة الحالية، اعترافاً فكرياً وأنه لا بد من العمل والتعاون معها لحل مشاكلها ومشاكل الوطن العربي بكامله بأن واحد. فقد كان لشعور الأنظمة بأنها مهددة من قبل القوى الوطنية عبر العقود السابقة أكبر الأثر في المصاعب والمصائب التي حلت بالامة منذ مطلع هذا القرن.

إذن لا بد من أن تُستبدل بصيغة الطرح الوجداني الاندماجية السابقة صيغة أو صيغ أخرى تشكّل حافزاً للدول على التعاون معها بدلاً من العمل ضدها. صيغة تحتوي الكيانات القائمة وتشعرها بالاطمئنان وتركز على المصالح والأهداف الحيوية الاستراتيجية التي تضمن بقاءها ضمن بقايا المجموعة ككل بدلاً من التركيز على الاندماج في إطار سياسي واحد. إن إعادة البناء الايديولوجي العربي ليست بالعملية السهلة إذ لا بد من عملية إعادة تثقيف للمثقف العربي أولاً واتباع ذلك بإعادة تثقيف لصانع القرار والجمهور العربية كذلك. وإعادة البناء هذه لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة وتعمل على استبدالها مرحلياً ومن خلال إعادة هيكلة نظم التعليم على جميع المستويات لتنمية روح العمل التعاوني الجماعي العربي والقفز فوق الشعارات التي كانت مطروحة سابقاً

الوحدة هناك نظم قامت وقامت من خلالها مصالح حقيقية تتعدى مسألة إلقاء اللوم على رأس النظام والقول بأن الخلاص من هذا أو ذاك يكفي لحل المشكلة. حتى العقيدة الواحدة لم تتمكن من الجمع بين العراق البعثي وسوريا البعثية ولا من استحكام العداء بدلاً من الصداقة بينهما. فالنظم العربية اذن أمر واقع نمت من خلاله مصالح عديدة وأحياناً وطنيات وعقائد سارت جميعها أو معظمها على الأقل بالاتجاه المعاكس للاتجاه الوجداني أو الفكري الوجداني. هذا الفكر الذي عمل منذ مطلع القرن العشرين متجاوزاً لطاقاته الحقيقية وقافزاً على كل العقبات وكأنها لم تكن فيعتقد بعض المفكرين وبينهم الأستاذ فوزي عجمي، أستاذ العلوم السياسية في جامعة جونز هوبكنز بأمريكا، إن فكرة القومية العربية ماتت وأن الزمن قد تجاوزها ويضيف. . إنها أسطورة. . . أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة» وأن الدول القطرية الحديثة «الطبيعية» أخذت تحل محلها رويداً رويداً وأن كثيراً من الألم والعنف يصاحب هذه العملية<sup>(17)</sup>.

إن مجرد ادراك هذه الحقائق لا بد وأن يشكّل حافزاً للسير في الاتجاه الصحيح بمقولية وعقلانية وموضوعية. فإن دل هذا المنظور التاريخي على شيء فإنما على أن العقبات كثيرة، متعددة متشعبة وعلى عدة مستويات بأن واحد. وأن القفز فوقها أو محاولة تخطيها لن تجدي نفعاً؛ بل لا بد من إعادة بناء وهيكلية شاملة لمفهوم الوحدة تأخذ بالحسبان ضرورة المرونة في محاولة الوصول الى الهدف وتقديم طروحات عملية في هذا السبيل. صيغة تتجاوز الطهارة العقائدية السابقة للبحث عن صيغ محددة تساعد على البقاء أولاً وتعمل بعد ذلك لتحقيق الأهداف الأخرى؛ وهدف البقاء أولاً، حتى بقاء الأنظمة الحالية الى أن تبدل الأحوال، لا بد وأن يأخذ هذا الهدف الأولوية على كل شيء في ضوء ضياع أراضٍ

بتحديد أهداف تعمل على الاستقطاب نحو وسطية سياسية اقتصادية اجتماعية تركز على مفهومي المشاركة السياسية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية وحسن التوزيع بدلاً من المسميات التي تنفر البعض لأسباب دينية أو عقائدية أو غير ذلك.

ويشتمل المفهوم الديناميكي للوحدة على الاعتراف بالمؤسسات العربية القائمة كجامعة الدول العربية وما يتفرع عنها من مؤسسات وعلى تشجيع الوحدات الاقليمية التي قامت والعمل على تقويتها ودفعها في الاتجاه الصحيح وعلى الرغم من كونها جاءت رسمية فوقية.

ومن هذه المؤسسات مجلس التعاون الخليجي (1981) الذي يستحسن لو يتسع ليشمل أجزاء أخرى من الجزيرة العربية، ومجلس التعاون العربي (1989) الذي يستحسن كذلك لو يتسع ليشمل أجزاء أخرى من المشرق العربي والسودان أو لو ينبثق عنه مجلس آخر ليشمل الصومال وجيبوتي أو لو ينقسم مستقبلاً ضمن خطة مدروسة الى وحدة للمشرق العربي وأخرى لوادى النيل لتضم الأقطار العربية الأفريقية الأخرى التي لم يشملها مجلس الوحدة المغربي (1989). مثل هذه الوحدات إذا عملت ضمن استراتيجية مدروسة تصبح خطوة في الاتجاه الصحيح، إذ من الملاحظ أن ست دول عربية فقط، أعضاء في جامعة الدول العربية لم تدخل في مثل هذه المجالس التعاونية بعد وأنه لا بد من العمل على استقطابها كذلك.

إن قيام هذه المؤسسات ومبادرة من الأنظمة نفسها هو بمثابة اعتراف واقعي منها بأهمية المطلب وحدوي أولاً وضرورة العمل في هذا الاتجاه ثانياً وإن كان البعض يظن أن هذه الوحدات حققتها الأنظمة «المعتدلة» كخندق دفاعي أحير ضد التطرف والرايديكالية في العالم العربي في أعقاب هزيمة 1967.

ومن المؤسسات التي لا بد من العمل على دفع الحياة فيها والعمل على تنميتها كضرورة أساسية للحصول على الأمن العسكري والاقتصادي العربي مؤسستا معاهدة الدفاع العربي المشترك ومجلس الوحدة الاقتصادية. إن اتخاذ خطوات عملية في هذا الصدد اضافة الى تشجيع التعاون والتبادل الاقتصادي كفيل وفي مدة قصيرة نسبياً بتحقيق خطوات كبيرة في اتجاه الأمن القومي عسكرياً واقتصادياً وغذائياً. ووحدة الهدف في هذا السبيل لا بد وان تؤكد على ضرورة خلق المناخ المناسب والمكفول عربياً لاستثمار رؤوس الأموال العربية في العالم العربي والتي قد تعود اليه لو تمكنت الدول العربية من خلق هذا المناخ من خلال أنظمة وقوانين تضمن حرية الانتقال وعدم التأميم وتقلب وتذبذب الفلسفات والأنظمة الاقتصادية بحيث تخرج رأس المال العربي من دائرة نفوذ الاقتصاد الرأسمالي العالمي<sup>(19)</sup>.

كذلك لا بد من العمل على تنمية مؤتمرات قمة القادة العرب لتصبح في الأمد الطويل مؤسسة تشريعية فعالة تطرح فيها الأفكار وتناقش من قبل صانعي القرار. وحتى لو تراجعت فعالية هذه المؤتمرات كما حصل أحياناً منذ قيامها عام 1964 إلا أنها أصبحت ضرورة ملحة لجمع القادة العرب تحت مظلة واحدة واجبارهم على التفكير باتجاه واحد ووضع سوابق سياسية واجتماعية واقتصادية تشكل مستقبلاً مؤشرات حقيقية على طريق بناء استراتيجية شاملة. فقمة عمان لعام 1980 التي ركزت على وضع خطة اقتصادية عربية موحدة حتى في حال فشلها أصبحت سابقة تشد نظر الجمهور وصانع القرار العربي على حد سواء. وفي سبيل تأطير هذه المؤتمرات لتصبح مؤسسة فعالة لا بد من البدء بالتفكير بالخطوات المرحلية الضرورية للحصول مستقبلاً على النقلة النوعية المطلوبة، وهذا يتطلب عدداً من الخطوات منها:

تشجع على التفكير العلمي الصحيح ونقل التكنولوجيا وتأهيلها وتشجيع عملية الابداع والخلق من خلال خلق المناخ المناسب. كما انه من الممكن اتخاذ خطوات لتأسيس صناعات عربية موحدة أو مؤسسات استثمار عربية موحدة اضافة الى أسطول مدني تجاري جوي واحد ناهيك عن العمل على شق الطرق وتوحيد وسائل الاعلام الى ما هنالك من مشاريع أخرى تعمل بمجموعها ومع مضي الزمن على السير نحو التكامل الأمني الحقيقي عسكرياً - سياسياً واقتصادياً - اجتماعياً كذلك.

فإن أثبتت العقود السبعة الماضية شيئاً فهو أن عملية بناء الوحدة أو إعادة بنائها للذين يعتقدون أنها كانت قائمة سابقاً عملية أكثر تعقيداً من مجرد طرح الفكر المجرد على وجهته وجدواه، بل إنها هدف لا بد من العمل على بنائه لبننة لبننة من خلال برامج تربية مرحلية لا للشعوب فحسب بل وللقيادات كذلك لتتمكن بالتالي من تحويل الدرزي الى لبناني والقبطي الى مصري والبربري الى مغربي أو جزائري والدنكا الى السوداني والأشوري الى عراقي. فالقفزة التي حاولها المثقف من الولاء الديني الطائفي الى الولاء الوطني الجغرافي، حتى على صعيد الدولة القطرية الوطنية، لم تتحقق بعد لا بل كان لها آثار عكسية كذلك. والطرح السابق لا يستثنى، لا بل يرحب بقيام وحدة أو وحدات اندماجية لو يمكن الحصول على ذلك، وهو في واقع الحال لا يشكل نقضاً أو معارضة لها بقدر ما هو اعتقاد بأن ما طرح لو أمكن تحقيقه أو على الأقل تحقيق جزء منه لشكل خطوة لا بل خطوات حقيقية في المسار الصحيح.

أولاً: جعل اجتماعاتها دورية روتينية لمدة أسبوع واحدة على الأقل في كل عام للنظر فيما تطرحه عليها سكرتاريا الجامعة العربية من قضايا مع امكانية اجتماعها في حالات طارئة أو كلما دعت الضرورة الى ذلك.

ثانياً: أن ينبثق عن هذا الاجتماع لجنة تنفيذية من ثلاثة أو خمسة من القادة منهم الأمين العام للجامعة العربية تكون مهمتها العمل على تنفيذ توصي المؤتمر والنظر بالأمور الأخرى التي قد تطرأ من حين لآخر.

ثالثاً: أن تقوم الأمانة العامة بمهمة السكرتاريا لكل من اللجنة التنفيذية ومؤتمر القمة.

رابعاً: التخلي عن مبدأ الإجماع واستبداله بمبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات لا لسبب صعوبة الحصول على الاجماع في كل الأحوال ولكن للصيغة الديمقراطية التي تضمنها عملية الحصول على الأغلبية بدلاً من الاجماع.

إن المطالبة بالوحدة الاندماجية أصبح أمراً غير وارد الآن في ظل ظروف وواقع المنطقة بل أصبح ولو مرحلياً على الأقل الابقاء والحفاظ على تركة سايكس - بيكو وبلغفور وفي ضوء تشرذم ومحاولات بلقنة المنطقة خطوة في الاتجاه الصحيح. مثل هذه الدول، إذا عملت ضمن اطار مريح لها يطمئن قياداتها وأجهزتها الى وجودها قد يدفعها الى اتخاذ بعض الخطوات الوحدوية الأولية كتوحيد نظام التعليم على جميع المستويات لتعمل على خلق فكر وثقافة ولغة مشتركة واحدة. ومن الخطوات الوسيطة كذلك انشاء مراكز بحث وجامعات قومية عربية بتمويل وإدارة عربية

## الحواشي

- (1) الكتابات حول جدلية العلاقة بين الاسلام والعروبة كثيرة جداً. والسؤال حول أولوية أي منها في الذات العربية لا زال مداراً للبحث من قبل المفكرين عرب وأجانب. ويتفق معظم المفكرين العرب مسلمين ونصارى على جدوى وأهمية العلاقة ويتفقون كذلك على محورية الاسلام في الذات العربية. أنظر على سبيل المثال الدراسات التالية:  
T.E. Farah, ed., **Pan- Arabism and Arab nationalism**, Boulder, Westview Press, 1987, especially the introduction, PP.XII- XIII *passim*.  
ورأى المستشرق جب حيث يقول إن الحدث التاريخي المحوري بالنسبة الى الانسان العربي هو «... رسالة محمد وذكرى الامبراطورية العربية...» في كتاب:  
Rodinson, M., **The Arabs**, trans. to english by Arthur goldammer, Chicago, Chicago University press, 1979, p. 6 see also Halpern, Manfred, **The Politics of Social change In The Middle East And North Africa**, 4 th printing, Princeton, Princeton University Press, 1970, Part I, pp. 3-41, *passim*, and Alexander S. S. and Hammond, P.Y., **Political Dynamics In The Middle East**, New York, American Elsevier, 1972 where these two authors assert that the Arabs see Islam as a national property. see also Zeine, Zeine, N., **The Emergence of Arab Nationalism**, New York, Caravan Books, 1973, p. 130.  
وفي واقع الحال فان الفكر القومي العربي سار منذ بداية القرن العشرين في خطين متوازيين: الديني من جهة والعلماني من جهة أخرى وعلى الرغم من محاولات التسوية بينهما إلا أنها لم يلتقيا بعد.  
حول موضوع نظام الملة أنظر بحث..
- (2) Abu Jaber, Kamel, S., «The Millet System and The Nineteenth Century Ottoman Empire». **The Muslim World**, July 1967.  
يقول المؤرخ هانزكون أن الدين كان مسيطراً بالشرق الى وقت قريب وأنه حتى عندما قامت القومية فإنها في واقع الحال لم تحل محل الدين وإنما أصبحت عنصراً آخر للولاء تقف بجانب الدين وبمحاذاته في:  
Peretz, Don, **The Middle East Today**, New York, Praeger, 1983, p. 131.  
حول هذه النقطة أنظر على سبيل المثال:
- (3) Goldschmidt, Arthur, **A Concise History of The Middle East**, Boulder, Westview Press. 1983, p. 159.  
حيث يؤكد أن القومية لم يكن من المفروض أن تكون موجودة في الاسلام، أنظر كذلك:  
Hudson, Michael, **Arab Politics: The Search For Legitimacy**, New Haven, Yale University Press, 1979, p. 43.  
Peretz, *Op. cit.*, p. 131-133, *Passim*.
- (4) حول هذه النقطة أنظر حسين سيد سليمان، «الوحدة العربية السياسية»، شؤون عربية، عدد 12، شباط 1982، ص 32. أنظر كذلك مقالة جورج طعمه «ازدهار الاقليمية العربية»، الرأي، عمان، 1989/1/29.
- (5) حول محافظة العرب على حُسنهم القومي رغم اندماجهم كمجرد عنصر آخر من عناصر الدولة منذ العهد العباسي وظهورهم على مسرح التاريخ مرة ثانية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى أنظر دراسة:  
Cohen, Aharon, **Israel and The Arab World**, New York, Funk and Wagnalls, 1970, pp. 1-10, *Passim*. Also Zeine, Zeine, N. **The Emergence of Arab Nationalism**, New York, Caravan Books, 1973, p.p 130-125, *Passim*.
- (6) كذلك أنظر مقال رشيد رضا المترجم الى اللغة الانجليزية في:  
Haim, Sylvia, G., ed., **Arab Nationalism: An Anthology**, Berkely, University of California Press, 1976, p. 76.  
وكذلك مقالة عبد الله علايلي بنفس الكتاب بعنوان:
- (7) «What Is Arab Nationalism», pp. 120-127, *Passim*.  
حول عقبات الوحدة العربية أنظر مثلاً كتاب سليمان محمد الطاهوي، التطور السياسي للمجتمع العربي، القاهرة، دار الفكر العربي، 1966. أنظر كذلك بحث حسن سيد سلمان، مرجع سابق، ص 32-36؛ كذلك كتاب عبد الرحمن البزاز، الدولة

الموحدة والدولة الاتحادية، القاهرة، دار القلم، ط 3 - 1966 ؛ وكتاب أنور الجندي، يقظة الفكر العربي في مواجهة الاستعمار، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 1971، وحول تطور مفهوم الوحدة أنظر:

Kamel Abu Jaber. «Nationalism.» Chapter in Ismael, J.Y., ed., **Government And Politics of The Conlemporary Middle East**. Homewood.

(9) أنظر مثلاً:

Kerr, Malcolm. **The Arab Gold War, 1958-1967: A Study of Ideology in Politics**, 3 rd. ed., New York, 1971. See Also Seale, Patrick. **The Struggle for Syria**, London, Oxford University Press, 1973.

«Getting Together. In Bits». أنظر كذلك الدراسة الحديثة بعنوان

**The Econimist**, Spetember 1988. pp. 38-41. Passim.

(10) حول هذا الموضوع أنظر:

Kamel S. Abu Jaber, «The State of Strategic Studies In The Arab World»

وهو بحث ألقى في مؤتمر جامعة كلغاري في كندا حول الشرق الأوسط، 1987 وهو الآن قيد النشر في الولايات المتحدة الأميركية وكندا.

(11) حول موضوع الطائفية أنظر مثلاً،

Hourani. Albert. **Syria and Lebanon: A Political Essay**, London Oxford University Press, 1946. See also R.D. McLaurin, ed., **The Political Role of Minority Groups In The Middle East**, New York, Praeger, 1979.

(12) Bahgat Korany and Ali E. Hillal Dessouki, **The Foreign Policies of The Arab States**, Boulder, Westview Press, 1985. Also McLaurin, R.D., et. al **Foregin Policy Making In The Middle East**, New York, Praeger, 1977. See also, A. Sela, «The Changing Focus of The Arab State Sysltem», **Middle East Review**, Vol. XX, No. 3., Spring 1988. pp. 41-55. Passim.,

(13) حول هذا الموضوع أنظر الدراسة التي قدمتها الى المؤتمر الاستراتيجي العربي الأول والذي عقد بالتعاون بين مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية ومركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، عمان، 15 - 17/9/1987 بعنوان «النظام الاقليمي العربي: الوضع الراهن والتطورات المستقبلية، 1967-1987» والذي سيتم نشره قريباً.

(14) الكتابات حول هذا الموضوع كثيرة لكن أنظر على سبيل المثال مقال الأستاذ أحمد صدقي الدجاني، «المصالحة ممكنة ومطلوبة بين التيارين القومي والديني» الرأي، عمان، 1989/1/31، وكذلك مقال الأستاذ أحمد كيال أبو المجد، «نحو صيغة للتعايش بين الفكر القومي والاسلامي»، الرأي، عمان، 1989/2/2. وكذلك مقال الأستاذ أياد قطان، «نحو عربية نهضوية»، الدستور، 1989/2/16.

(14) منذ مطلع عقد الثمانينات والأمير الحسن بن طلال، ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية يحذر من محاولات اسرائيل بلقنة العالم العربي وقد أكد على هذا الموضوع في عدد من خطابات وكتابات. أنظر على سبيل المثال دراساته. القدس، دراسة قانونية، عمان، لونغمان، لجنة النشر، 1980، حق الفلسطينيين في تقرير المصير، لندن، مطبوعات كورتيت، 1981، وكتاب السعي نحو السلام، القاهرة، مطابع الأهرام، 1985.

(15) منذ أربع سنوات، وفي نهاية كل عام دراسي، أقوم باستفتاء طلابي - من أردنيين وفلسطينيين وعرب في قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية - رأيهم حول موضوع الوحدة العربية والنظام الأصلى أو الأمل الذي يجذبه الطلبة. وكانت هذه الغالبية تعتقد أن الوضع الراهن للأمة الآن قد لا يسمح بقيام مثل هذه الوحدة الشاملة.

أنظر كذلك الدراسة القيّمة التي أجراها الأستاذ سعد الدين ابراهيم حول هذا الموضوع وعلى مدى ثلاثة سنوات 1977-1979 - التي أظهرت أن الوحدة العربية «حقيقة» في الوجدان العربي وإن أظهرت كذلك أن قلة من المستفتين كانت تعتقد بإمكانية تحقيقها في المستقبل المنظور.

Saad Eddin, Ibrahim. «The Concerns and Challenges» **Pan Arabism And Arab Nationalism**, T.E. Farah, ed., Boulder, Westview Press, 1987. pp. 57-67, Passim.

(16) أنظر التل، سعيد، الأردن وفلسطين، عمان، دار الجليل، 1984.

---

(17) Fued Ajami, «The End of Pan- Arabism», **Foreign Affairs**, Winter, 1978/79, p. 355. See Also Thomas Mayer, «The End of Pan Arabism», **Middle East Review**, Summer, 1984, pp. 31-36, **Passim**.

وأنظر كذلك الرد على هذه الأطروحة للأستاذ حسن نافعة :

Nafaa, Hassan, «Arab Nationalism: A Response To Ajami's Thesis on the «End of Pan- Arabism», in **Pan Arabism And Arab Nationalism**, T.E. Farah, ed., Boulder, Westview Press, 1987, pp. 133-151, **Passim**,

(18) حول نزعة الفكر الوجدوي العربي للتجريد والتنظير المتزايد اضافة الى السلبية أنظر الدراسات الحديثة التالية :

Chalala, Elie, «Arab Nationalism: A Bibliographic Essay» in Farah, **op. Cit.**, pp. 18-56, **passim**, Leiden, Carl «Arab Nationalism Today», **Middle East Review Journal**, Vol. 37, No. 2 Spring 1983, pp. 218-233, **Passim**.

أنظر كذلك الياس فرح، «المفهوم العلمي الثوري للوحدة العربية: الوحدة في مفهوم البعث»، آفاق عربية، السنة 2، العدد 6، شباط 1966. ص 5-2 و 56-53.

(20) حول مسألة التكامل الاقتصادي العربي أنظر عبد الحسن زلزلة التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات، «المستقبل العربي»، العدد 21، نوفمبر 1980، ص 5-21.